المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد:07، العدد:01 (2023)، ص572-588

من قضايا التعذيب والإعدام خلال الثورة الجزائرية: جميلة بوباشا نموذجا

The issues of torture and execution during the Algerian revolution: Djamila Boupacha a model

سميرة دعاشي
جامعة سطيف 02 (الجزائر)
samira_daachi@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2023/02/28
تاريخ القبول:
2023/04/14

الكلمات المفتاحية:
- ✓ جميلة بوباشا
- ✓ التعذيب
- ✓ الإعدام
- ✓ الثورة الجزائرية

الملخص:

تعد المناضلة جميلة بوباشا من رموز المقاومة الوطنية الجزائرية، خلال الثورة كلفت بعدة مهام منها القيام بعمليات فدائية في قلب العاصمة، ممرضة، مساعدة المجاهدين بالأدوية،...الخ، إلى أن ألقي القبض عليها فتعرضت لكل أشكل التعذيب غير القانوني قبل مثولها أمام المحكمة، وتكوين ملف مثقل بوقائع مزيفة لغرض القصاص منها بالمقصلة، إلا أن يد المساعدة تمتد إليها من قلب باريس، أين عرضت قضيتها على الرأي العام من قبل محامية الدفاع جيزيل حليمي وسيمون دي بوفوار، فكانت قضيتها سببا في تنوير الرأي العام العالمي حول ما يجري في الجزائر، فاستقطبت هذه القضية جموع الشخصيات من شتى أنحاء العالم لتأييد قضيتها والقضية الجزائرية، أين تم نقلها إلى المحاكم الفرنسية ونيل البراءة بعد سلسلة من الاستجوابات والمشاهد التمثيلية للوصول إلى حقائق دامغة حول هذه القضية المعقدة.

Article info

Received:
28/02/2023
Accepted:
14/04/2023

Key words:
- ✓ Djamila Boupacha
- ✓ Torture
- ✓ Execution
- ✓ Algerian revolution

Abstract:

The fighter Djamila Boupacha is one of the symbols of the Algerian national resistance, during the revolution, they assigned her several tasks, including carrying out commando operations in the heart of the Algerian capital, a nurse, helping the Mujahedeen with medicines, …etc. When they arrested her, she was subjected to all forms of illegal torture before appearing in court, and creating a file full of fake facts for the purpose of guillotine punishment. But a helping hand extends to her form Paris, her case was presented to the. She was transferred to the French courts, and she was acquitted after many questions and representative scenes in order to reach realistic facts about this complex case.

مقدمة

خلال ثورة التحرير كانت جميلة بوباشا عضوا فعالا في جبهة التحرير الوطني، ساهمت في عديد من الأعمال الفدائية لتحرير الجزائر، لكن يد الاتهام أطالتها بوضع قنبلة في حانة الكليات والتستر على المجاهدين الذين يؤوونهم بمنزل العائلة. من أجل انتزاع الاعتراف والقصاص بالمقصلة، تعرضت بوباشا لأشد أنواع التعذيب على أيدي ضباط الجيش الفرنسي؛ أين تعرضت للضرب والحرق والصعق بالكهرباء والإيهام بالغرق والاغتصاب بزجاجة. لتمتد إليها أيادي الحق من قلب باريس، فكان لتدوين قصة التعذيب هذه، أن بلغت أسماع العالم، انتهت بسلسلة من المشاهد التمثيلية أمام المحاكم الباريسية لانتزاع البراءة. تجادل هذه الورقة البحثية؛ إشكالية العلاقة بين الجريمة اللاإنسانية في حق التنكيل بجسد شابة صغيرة في ظل تعسف القانون الكولونيالي دون أدلة، وبين الصورة الإنسانية التي انفجرت من قلب باريس من أجل التنديد بالتعذيب وتطبيق العدالة القانونية، وكيف كانت نتائج الالتحام بين صورة التعذيب وتطبيق القانون في ظل تنوير الرأي العام، لمعارضة الخطابات الاستعمارية التي تبرر استخدام التعذيب من أجل الحفاظ على الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

أهمية هذا البحث تمكن في تصوير مشاهد التضحية للمرأة الجزائرية إلى جانب أخيها الرجل في سبيل تحرير الجزائر، وما قابلها من مشاهد الرعب والتعذيب التي وظفها الاستعمار وخروقه لقانون المجتمع الدولي الإنساني، في سبيل الحفاظ على الوجود الاستعماري بالجزائر، حيث اعتمدت في طرح هذا الموضوع على المنهج الوصفي والتحليل التاريخي للكشف عن الحقائق التاريخية التي وقعت خلال الفترة الاستعمارية.

1.مسألة التعذيب والإعدام في الجزائر والقانون الدولي الإنساني

1.1. التعذيب في القانون الدولي

إذا تأملنا النصوص القانونية الدولية حول أسرى الحرب، فإنها نصت على أن أسرى الحرب لهم حق احترام شخصهم وشرفهم، وتعتبر فرنسا واحدة من الدول التي صادقت على اتفاقيات جنيف لعام 1949م، التي تخطر تعذيب أسرى الحرب، وذلك يوم 28 جوان 1951م، كما صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذات الوثيقة في 2 أوت 1955م، لكن ما لفت انتباهنا أن كلا الدولتين قد خرقتا ما اجتمع عليه المجتمع الدولي الإنساني، وتخلوا عن التزاماتهم القانونية والأخلاقية في مستعمراتهم، حيث كانت مسألة التعذيب في الجزائر مثلا تمارس في أبشع صورها على الجزائريين لاسيما فترة الثورة الجزائرية ما بين (1954-1962م)، نفس الشيء قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في حروب أفغانستان، العراق وخليج غوانتانامو (Kanstroom, n.d, p. 53).

السؤال المطروح؛ **ما الذي يفسر الأساس المنطقي الذي انتهكت به فرنسا الديمقراطية ميثاق التعذيب في القانون الدولي الإنساني؟ هل بررت فرنسا سبب عدم الامتثال للقانون الدولي، أم حاولت إخفاء الأمر عن أنظار العالم؟**

إذا كان تبرير فرنسا من وراء فعلتها إخماد الثورة لإنقاذ مواطنيها من الخطر، أو ما يسمى بالفوائد الأمنية للتعذيب وباسم هوية الخصم، على اعتبار أن أفراد جبهة التحرير الوطني لا ينتمون إلى المجتمع الدولي للدول المتحضرة، وبالتالي فإن هؤلاء الأشخاص يقعون خارج نطاق الحماية التي يكفلها القانون الدولي، مما يجعل الديمقراطيين يتجاهلون القيم المعلنة والالتزامات القانونية وتعذيب المحتجزين للحصول على معلومات (Kanstroom, n.d, p. 54)، فهذه مبررات واهية لا أساس له من الصحة، لذلك يعتبر خرق التزامها القانوني الإنساني، دليل على أن تداعيات أفعالها التي لم تكن في مستوى الحث عن الامتثال.

2.1.التعذيب الفرنسي في الجزائر

في الواقع؛ مارس الفرنسيون التعذيب في الجزائر منذ عام 1830م، غير أن التعذيب تم اعتماده بشكل رئيسي خلال الثورة التحريرية، إذ قدم روجر غيوم تقريرا مفصلا إلى جاك سوستيل وزير الإعلام في الجزائر آنذاك، وصف فيه أشكال التعذيب في الجزائر وعدم موثوقية هذه الممارسات للحصول على معلومات دقيقة، لكن الحكومة الفرنسية تغاضت عن هذه المسألة. وفي عام 1957م تم إطلاع الجمهور على التعذيب أثناء الثورة الجزائرية، أين نشر هنري سيمون عملا دوّن فيه شهادات مباشرة عن التعذيب في الجزائر، حيث استنكر عددا كبيرا من المثقفين استخدام الجيش الفرنسي للتعذيب من خلال ما نُشر عن قضية تعذيب موريس أودان، وهلم جرا من الشهادات التي نشرت من قبل جورج أونو الكاتب الفرنسي وجاك فيرجيس حول قضية تعذيب جميلة بوحيرد، وهذا كله لتنبيه الجمهور للتعذيب ووقف إعدام المجاهدة جميلة بوحيرد (Remembering, 2010, p. 69).

وعندما تولى ديغول السلطة عام 1958م؛ ندد رسميا بممارسة التعذيب المنتشرة في كل مكان، لذلك كان من الممكن التظاهر بأن الجيش الفرنسي لم يعد يمارس التعذيب في الجزائر، وأن التعذيب لم يرتكب إلا من قبل ضباط يتصرفون خارج الأوامر الفرنسية الرسمية، حيث استمر الجيش الفرنسي في استخدام العنف غير المبرر من أجل الحفاظ على الجزائر.

وردا على ذلك؛ أخذ عدد من الشخصيات الفرنسية، بكشف ما كان يجري في الجزائر، حيث كشف مقال صحفي في جريدة شهادة مسيحية (Chrétien Témoignage)، في ديسمبر 1959م، أنه بمركز فيليبفيل كانوا يُعلّمون الجنود الفرنسيون بشكل منهجي كيفية ممارسة التعذيب.

في عام 1961م، كشف لويس مارتن شوفييه (Louis Martin-Chauffier) عن ممارسات التعذيب في الجزائر، وقال إن هذه المسألة قد زادت من مستويات الكراهية والعنف بين الطرفين. كما جرّدت كل من سيمون دي بوفوار وجان بول سارتر أقلامهم للاحتجاج على تصرفات الحكومة الفرنسية، وفي الوقت الذي أبدى بعض المثقفين رأيهم في إعادة تقييم الافتراضات السابقة، حول مكانة فرنسا كداعم لحقوق الإنسان، بقي العديد من المدنيين يفضلون غض الطرف عن الانتهاكات التي ترتكب باسم فرنسا (Remembering, 2010, p. 69).

كان التبرير الرئيسي لاستخدام التعذيب في الجزائر، هو الحصول على معلومات دقيقة وبسرعة، وكذا ضرورة تحديد الخصم، وتكتيكات حرب العصابات المستخدمة، متناسيين أن التعذيب يعود إلى عام 1830م، فكان نتاجا للاستعمار الذي عبرت عنه المجاهدة جميلة بوباشا في رسالة كتبتها إلى لجنتها قائلة: " **كل العنف الذي تحملناه يأتي بعد فترة طويلة من الاستعمار والقمع ... يجب أن تنتهي الحرب بسرعة حتى نتخلص من هذا التعذيب والكراهية التي تضطهدنا**" (Brown, 2014, p. 99).

وفقا لبيتر سويدفيلد (Peter Suedfeld)، رونالد كريلينستين (Ronald Crelinsten) ورافاييل برانش (Raphaëlle Branche)، فإن الهدف الرئيسي للفرنسيين من التعذيب ليس الحصول على المعلومات وإنما تحطيم إرادة الناس وتجريدهم من إنسانيتهم، فكان التعذيب يمارس بشكل روتيني كوسيلة لتأسيس الهيمنة الاستعمارية الفرنسية وإبقاء الجزائريين تحت الخضوع الفرنسي.

إذن؛ التعذيب كان جزء من الخطاب الاستعماري لنزع صفة الإنسانية من خلال ازدراء الضباط الفرنسيين الشديد للشعب الجزائري، واستخدام التعذيب والإعدام كوسيلة للغزو، وحسب برانش فإن الفرنسيين يعتقدون أن الجزائريين لا يفقهون شيئا سوى القوة الجسدية، وهذا الموقف ينكر ذكاء وإنسانية الجزائريين التي اختزلوهما في دوافع وحشية وغريزية.

ومن هذا المنطلق كان التعذيب جزء من الخطاب الاستعماري لفرض الطاعة تحت إشراف السلطة، أين سمحت الحكومة الفرنسية بالتعذيب بثلاث طرق: أولا تنازلت عن السلطة للجيش الفرنسي في الجزائر، وسمحت باستخدام أي وسيلة من شأنها تهدئ حركة المقاومة، ولم ترد على تقرير غيوم (Guillaume.) وتنديد ديغول التعذيب. أين أقيمت مراكز التعذيب والاستجواب في الجزائر بفيليبفيل، حسين داي والأبيار وأماكن أخرى، بالرغم من أن هذه المراكز محمية من قبل الجيش الفرنسي، إلا أنها ظهرت بجلاء من أجل زيادة الإرهاب، فاشتملت أساليب التعذيب على الضرب بالسياط، التعذيب بالماء –البانيو–، الصعق بالكهرباء، التعليق والرمي من الهيلكوبتر والاغتصاب، وكان التعذيب بالكهرباء أكثر الطرق استخداما لفعالية دون ترك أي أثر، حتى يتمكنوا من إنكار حدوث التعذيب في الجزائر. كما استخدموا الفصائل العسكرية الفرنسية بشكل منهجي لتدمير المنظمة السياسية الإدارية OPA وهي بنية سرية لجبهة التحرير الوطنية في المناطق الريفية بالجزائر، وهذا كله من أجل الحفاظ على الحكم الفرنسي بالجزائر.

على الرغم من التبريرات العديدة للتعذيب في الجزائر، فقد شهد العالم إذلال فرنسا المرتبط بفقدانها للهند الصينية، فكانت الجزائر البديل الذي لا يمكن الاستغناء عنه بأي ثمن، ومن المفارقات أن استخدام التعذيب المرير في حق الشعب الجزائر، هو من جعل فرنسا تفقد الجزائر، فكان انتصار الفرنسيين على الجزائر عسكريا فقط، مما جعل كل سكان الجزائر ينفرون من الفرنسيين بشدة، فكانت الدعاية لجبهة التحرير الوطني حول التعذيب داخل وخارج الوطن، له فعالية كبيرة مما أضعف الدعم السياسي للفرنسيين ومهدت لهم طريق الاستقلال (Brown, 2014, pp. 100-101).

وخلاصة القول؛ فقد كانت تصرفات فرنسا حيال هذا القانون الدولي الإنساني هي التنصل والإنكار، أين فصلت نفسها قدر الإمكان عن تصرفات جيشها، مما جعل القانون الدولي الإنساني يفشل في تقييد الجهات الحكومية والامتثال لقوانينه، الأمر الذي انعكس سلبا على دور القانون الدولي الإنساني في حماية المستضعفين في العالم اليوم، حيث لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تدهور مقلق في احترام القانون الدولي الإنساني، لاسيما فيما يتعلق بمعاملة أسرى الحرب (Kanstroom, n.d, p. 54).

2.نشأة المجاهدة ونضالها الثوري

1.2. نشأتها

ولدت جميلة بوباشا بتاريخ: 09 فيفري 1938م، بمدينة بولوغين– الجزائر، حيث قضت طفولتها هناك، ولكون هذه المدينة كانت تعج بالأوروبيين البورجوازيين، الأمر الذي دفع بالعائلة للانتقال إلى قرية دالي إبراهيم والاستقرار بها. هذه العائلة المكونة من الوالدين[1] وثلاثة أبناء (جمال، جميلة ونفسية)، كانت أسرة ميسورة الحال، مفعمة بالحرية والعصرنة، إذ لم يكن الوالد متشدّدا في تربية أولاده، الأمر الذي ساعد على نضج الأبناء في سن مبكرة. بالنسبة لجميلة لم تكن حبيسة المنزل، فكانت تتسوق لاقتناء حاجيات المنزل، وترافق الأطفال إلى المدرسة التي ابتدأتها في السن السادسة من عمرها عام 1944م بسانت أوجان (Saint Eugène) (خالفة، 2014، ص 9–13).

إن ظروفا عديدة قد ساهمت في توقف جميلة عن الدراسة، منها حرب التحرير، وانتقالها من مدرستها الأولى ببولوغين إلى مدرسة أخرى بدالي إبراهيم، بالرغم من أن مدرسة الانتقال كانت قريبة من منزلها، إلا أن جميلة لم تزاول دراستها فيها لوقت طويل لأسباب نجهلها، لكن ما هو ثابت أن جميلة بقيت على اتصال بالمدرسة الخصوصية التي تُشرف عليها السيدة بوفجي خضرة ببولوغين، أين تحصلت على الشهادة الابتدائية، لتقوم بعد ذلك بمواصلة دراستها في معهد بيجي (Pigier)، الذي يقدم تكوينا في مهن السكرتارية، أين تحملت جميلة مشقة السفر اليومي في الحافلة من قرية دالي إبراهيم آنذاك إلى محطة آغا حيث يوجد المعهد، متحدّية ظروف الحرب وهي في سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة سنة (خالفة، 2014، ص 14–16).

2.2. نضالها الثوري

في الوقت الذي كانت فيه جميلة بوباشا تتلقى فيه تكوينا بمعهد بيجي، أخذت تفكر في أمور السياسة قبل اندلاع الثورة التحريرية، أين اقتحمت المجال السياسي في سن لم تتجوز فيه بعد سن الخامسة عشرة، بداية انخرطت في اتحاد النساء التابع للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وذلك بسبب عدم استجابة والدها لانخراطها في صفوف حزب الشعب الجزائري "**حركة انتصار الحريات الديموقراطية**" (خالفة، 2014، ص 17–18).

حينما اندلعت الثورة التحريرية، أخذت المجاهدة تفكر في سبل الانخراط بصفوف الثورة التحريرية، أين أخذت تجس نبض العائلة من الوالد للأخ، حول التحاقهما بالكفاح المسلح. لاسيما أمام تلك الترددات المتكررة للغرباء إلى منزلهم، والجريح الذي تم معالجته في منزلهم وتحت حماية جميلة وأخوها جمال.

لكون المجاهدة كانت مصرّة على الانضمام ضمن صفوف جيش التحرير، تحيّنت فرصة حاجة أخاها للمال، وعرضت عليه تسليمه المبلغ 1000 فرنك، مقابل تمكينها من الاتصال إلى المجاهدين، ومنذ ذلك الحين تم ربط الاتصال بينها وبين شلحة مصطفى[2] عام 1955م، وهي لا تتجاوز سن السابعة عشرة من عمرها. كان لشخصية جميلة القوية والعنيدة، دور في أداءها لمهام متعددة دون خوف أو تردّد، أين كُلفت بعدة مهام منها؛ عون اتصال، المراقبة على متن الشاحنات، حمل السلاح والقنابل، القيام بعمليات فدائية في قلب العاصمة، ممارسة وظيفة التمريض (خالفة، 2014، ص 20-21).

لقد كانت المجاهدة في كثير من المرات تعمل على إخفاء المجاهدين في أماكن متعددة وأحيانا أخرى في حجرتها، كما مارست مهنة التمريض بمستشفى بني مسوس[3] لغرض لتوفير الأدوية للمجاهدين (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 37-38)، وتقديم خدمات طبية للمجاهدين رفقة العقيد عميروش في الولاية الثالثة، وكان ذلك بعد تلقيها لدروس الطب الاستعجالي عند طبيبة الأطفال نفيسة لاليام بشارع لالير في قلب القصبة (خالفة، 2014، ص 23-24).

ومن العمليات الفدائية التي قامت بها جميلة في قلب النظام الاستعماري بحي البريد المركزي[4]، العملية الفدائية التي ارتكبت بتاريخ 27 سبتمبر 1959م، بشارع ديدوش مراد حاليا، قبالة مدخل الجامعة المركزية بالجزائر (Brown, 2014, p. 98). وحسب معمري من خلال حواره مع جميلة في 30 مارس 2013م، ذكر لنا أن جميلة أشارت إلى أنها كانت تستعد لوضع قنبلة ثانية في قاعة بيار بورد (قاعة ابن خلدون حاليا) (خالفة، 2014، ص 31-32).

3.الاعتقال والتعذيب

1.3. الاعتقال

مساء يوم 10 فيفري 1960م؛ داهمت قوات الأمن منزل بوباشا، بعد سلسلة من التحريات عن مكان المجاهدين الوطنيين سي جمال وسي مراد، اللذان فرا من قوات الأمن داخل أحراش الجزائر، والاشتباه بجميلة في مسألة وضع قنبلة في حانة الكليات قبل خمسة أشهر (Remembering, 2010, p. 70)، الأمر الذي دفع قوات الأمن يداهمون منزل بوباشا بدالي ابراهيم، اعتقادا منهم بأنهما يحتميان بهذا المنزل (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 20)، ضمن الفرقة تتكون من عشرين إلى ثلاثين فردا كانت بقيادة جون دماي (Jean Damai)، وفي رواية أخرى حوالي خمسين فردا (Houdeville, 1960, p. 11).

بعد محاصرة المنزل، اهتم قائد الفرقة وبعض الجنود بأفراد العائلة؛ أين تعرضت جميلة ووالدها للاستنطاق والضرب المبرح، أملا منهم للحصول عن معلومات حول سي جمال وسي مراد، وكان نتيجة المعاملة الشرسة للعائلة، أن سقطت جميلة ووالدها أرضا، فأخذ الأبناء يصرخون من شدّة الرعب والتعذيب المسلط على كبار العائلة.

في حين اهتم فريق آخر منهم بتفتيش كافة أركان المنزل، بما في ذلك الأثاث والقرميد بحثا عن وثائق وأسلحة أو أي دليل لتوريط العائلة، حيث تم العثور على رسالتين ممضيتين من قبل سي بختي وسي جمال، وعدة لفائف لأشرطة صور فوتوغرافية. نتيجة التفتيش تم السطو على مبلغ قدره: 34.000 فرنك وساعة ذهبية (خالفة، 2014، ص 34-35) (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 20-22)، ولم يثن الجنود على أثاث وجدران المنزل التي انهالوا عليها بالتكسير والتحطيم، ثم أتوا على طعام المنزل وانهالوا عليه في بدائية منكرة، كما ألقوا خارجا كل ما تدخره العائلة من الغلال وأخذوا يدوسون عليه حتى أتوا على كل ذخيرة العائلة (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 21).

بعد أن هشّم قائد الجيش وفريقه أفراد عائلة عبد العزيز بوباشا، وما يحتويه منزله من أثاث وجدران ومئونة، لفترة دامت يومين، غادرت الفرقة صباح اليوم التالي على الساعة التاسعة صباحا، بعد أخذ العساكر جميلة ووالدها عبد العزيز وزوج أختها أحمد عبدلي على متن شاحنة لمركز الفرز والعبور بالأبيار –مركز التعذيب– (Houdeville, 1960, p. 11)؛ (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 21)؛ (خالفة، 2014، ص 34-35).

2.3. التعذيب والاستنطاق

مع تنامي الاعتراف بمشاركة النساء في جبهة التحرير الوطني، تحولت السياسة العسكرية الفرنسية لاستهداف الجزائريات المشبوهات، وبالتالي كانوا يقومون بعمليات تفتيش روتينية منذ سنة 1956م، لاسيما بعد أن أدرك الفرنسيون أن المقاتلات كُن أكثر نشاطا في دعم أنشطة جبهة التحرير الوطني، لذلك لجئوا إلى تكتيكات أكثر عنفا لاستجوابهن، ومنذ عام 1957م، تعرضت الجزائريات للاعتقال والتعذيب بشكل متزايد ورهيب، كما أصبح الاغتصاب سلاحا شائعا كجزء من التعذيب والقهر، بالرغم من أن الاغتصاب كان ممنوعا رسميا في الجيش، إلا أنه كان يحدث على نطاق واسع ويتم التغاضي عنه من قبل الجهات الرسمية (Kunkle, 2013, pp. 5-8).

بعد نقل جميلة إلى مراكز التعذيب بسجن الأبيار وحسين داي؛ تعرضت هي ووالدها وزوج أختها نفسية إلى صور مختلفة من أشكال التعذيب والتنكيل، لا يمكن لعقل بشر أن يتصورها، بفعل بربرية المستعمر التي لا تعرف الرحمة، ولا تجتمع مع العقل والأخلاق والأعراف الإنسانية الدولية قط، أين تعاقبت عمليات التعذيب على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: كانت مرحلة التعذيب الأولى بمركز الأبيار ما بين (11-17 فيفري 1960م)، أين تولى نقيب المظليين دامي (Damé) شخصيا استنطاق وتعذيب جميلة بوباشا، حول سي جمال وسي مراد اللذان كانا يختبئان في منزل بوباشا في عديد من المرات، حيث تلقت جميلة عدة صفعات ولكمات ولطم رأسها بالحائط (Houdeville, 1960, p. 11)، لكن جميلة لم تكن تعلم شيئا عن مكانهما، وكل ما اعترفت به، هو أنهما

كانا يلجئان للمنزل وكانت تزودهما بالأدوية التي تسرقها من مستشفى بني مسوس (خالفة، 2014، ص 37-38).

نتيجة هذه الأعمال الوحشية التي ارتكبت في جسد جميلة سقطت فاقدة الوعي، فألقى بها الجنود في إحدى الحجرات المظلمة، وبعد ساعتين عاد الجنود إليها وأخذوها مرة أخرى عند الضابط، أين تعرضت لذات الضربات والعنف المميت، إلى أن سقطت أرضا فاقدة للوعي مخضبة بالدماء، وهنا نُقلت إلى زنزانتها (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 22-23).

وتوالت الأيام وهي على ذات التعذيب والاستنطاق، إلا أن المجاهدة كانت تجاهر بأنها تنتمي إلى جبهة التحرير الوطني، وهي فخورة بذلك، وأنها كانت تقدم خدمات للمجاهدين سي جمال وسي مراد، وفي يوم طلب منها أن تعتذر عما كانت تقوم به، لكنها أبت بكبرياء أشم، وهو الأمر الذي عرضها لأعنف معاملة، مما أثبت الفحص الطبي بعدها أنها تعاني من عدة كسور في الضلوع ستبقى تعاني منها طوال حياتها.

أما عن مسألة التحقيق بشأن القنبلة التي وضعتها جميلة بحانة الكليات، فقد تم مواجهتها برجل وامرأة لا تعرفهما، وهما سلطاني عمار ومازيجه إنجيلا وهما يعملان بالحانة، أين أخذا يتفقدان وجهها وجسدها بتمعن، ثم انصرفا من الحجرة بعد أن قالا للضابط باختصار "**لا**"، لأنهما لم يتعرفا على جميلة بعد أن أعطوا مواصفاتها في أول الأمر من وضع القنبلة. وفي يوم 17 فيفري حضر ضابطان إلى زنزانة جميلة ونقلاها إلى سجن حسين داي (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 22-26).

المرحلة الثانية: بعد نقل جميلة إلى ثكنة الهندسة بحسين داي ما بين (24-17 فيفري 1960م)؛ هنا تعرضت المجاهدة لفرقة أخرى من الجلادين، هذه الفرقة تتكون من ذوي القبعات الحمر، العنيفون والقاسية قلوبهم، ومن مفتشي الشرطة بالزي المدني ومن الحَرْكَة.

في مساء يوم 17 فيفري، اقتيدت جميلة إلى بهو كبير بالدور السفلي من مبنى السجن، وهنا تم استنطاقها مرة أخرى عن المجاهدين، لكن جوابها كان ثابتا، وهنا طلبوا منها تجريد نفسها من ملابسها ورفضت، فقاما الضابطان بتمزيق ثيابها ووضعوها في كرسي كبير وقيداها، وهنا تم تثبيت أسلاك الكهرباء على صدرها وصعقها تارة بالقوة وتارة ببطء، وهي في مرحلة استجواب مستمر علَّهم يحصلون على اعتراف منها، هذا دون أن تسلم من حروق السيجارة التي كانت توضع في المناطق الحساسة من جسمها الفتي (Remembering, 2010, p. 71)، فكان الجلادون يتفننون في تعذيبها بوحشية أعنف من التي تعرضت لها بالأبيار، وفي اليوم التالي عوضوا الأسلاك الكهربائية بالماشة الكهربائية، التي أخذوا يمررونها دون توقف على وجه المجاهدة (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 27).

ليت الأمر توقف هنا؛ أين فوجئت المجاهدة بجلادين جدد ينتظرونها في منتصف الليل لتوظيف وسائل أخرى أشد إيلاما أملا في استنطاقها، أين اقتيدت إلى فناء واسع وسط السجن يحيط به عشرة ضباط فرنسيين، عرضوها للضرب واللطم والركل، ثم اقتادوها إلى زنزانة جديدة تتوفر على بانيو كبير، فتم تقييدها بشكل محكم

من القدمين واليدين، ثم أولجت عصا غليظة بين يديها ورجليها وعلقت طرفيها على البانيو وهي عارية الجسد، وبدأت عملية الإغراق التدريجي في البانيو الممتلئ بالماء وبدأت تشعر الجميلة بالغرق (Remembering, 2010, p. 71)، والضباط يلطمونها تارة وتارة أخرى يخرجون رأسها من الماء ويعيدونه إليه، إلى أن اعترفت المجاهدة بأنها من قامت بوضع قنبلة في مقهى كوك ماودي وغيرها من الأماكن العامة التي يرتادها الفرنسيون؛ (Houdeville, 1960, p. 11)؛ (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 28).

هنا استشاط الضباط فرموا بها أرضا وأخذ كل واحد منهم بساق لتمزيقها، في سبيل إرغامها باعتراف وضع قنبلة بسجن الجزائر، وبعد أن فقدت الوعي تنزف دما تم سحبها إلى الزنزانة، رفقة جاسوسين تم وضعهما هناك أملا منهم في معرفة مكان مراد وجمال، لكن كل المحاولات باءت بالفشل (دي بوفوار و حليمي، د.ت، الصفحات 28-30). وبعد أيام قليلة، وأمام فشل كل المحاولات لاستنطاقها، تم ربطها بطريقة محكمة وقام أحد الضباط باغتصابها بعنق زجاجة انتقاما من شرفها وشرف عائلتها والجزائر جمعاء (Houdeville, 1960, p. 11).

المرحلة الثالثة: بعد إعادة جميلة بوباشا إلى مركز التعذيب بالأبيار، بطلب من النقيب الجلاد دامي ما بين (24 فيفري إلى 15 مارس 1960م)، الذي قرر تغيير طريقة تعذيبه لجميلة، من خلال تهديدها بتعذيبها وتعذيب أفراد عائلتها دوريا، مقابل توظيفها كعون اتصال بالمصالح السيكولوجية الفرنسية، وذلك بإطلاق سراحها للتوغل في شبكات جبهة التحرير الوطني، وإعداد تقارير بصفة منتظمة للمصالح الفرنسية.

لكن يد العون تمتد إليها؛ أين قام أخوها جمال المتواجد بسجن بوسوي تخليصها من جلاديها، عن طريق مراسلة المحامية جزيل حليمي (Gisèle Halimi) لدى مجلس قضاء باريس بتاريخ 29 مارس 1960م (خالفة، 2014، ص 40-41)، حيث نقلت لنا المحامية نص الخطاب الذي تلقّته من شقيق جميلة بما يحمله من اختصار شديد: "**لا أشك يا سيادة الأستاذة القديرة أن معونتك لشقيقتي في محنتها سيأخذ بيدها ويشد من أزرها خاصة أنها تقف الآن وحيدة منفردة دون سند، أريد محامية تشدّ أزرها وتخفف عليها مما تعانيه، فأنا الآن معتقل وراء قضبان السجن**" (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 9)، هنا ردت عليه المحامية فورا بقبول القضية رغم أنها تجهل تفاصيل القضية، وهنا قامت بمراسلة المحكمة العسكرية بالجزائر بتاريخ: 14 أفريل 1960م، لتعلم القاضي بأن قضية جميلة بوباشا نزيلة السجن المدني بالجزائر، قد كُلفت بالدفاع عنها (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 9).

4.المحاكمة في الجزائر

بعد اعتقال بوباشا وتعذيبها لمدة ثلاثة وثلاثون يوما بمراكز التعذيب بصفة غير قانونية، تم نقلها إلى سجن بربروس المشهود له بتنفيذ عدة أحكام إعدام في حق المجاهدين، فقام القاضي العسكري برار (Bérard) ، بإعداد ملفها في يوم واحد، هذا الملف القضائي يحمل تهمتين ثقيلتين وهما؛ تهمة محاولة القتل العمدي وتهمة تكوين جماعة أشرار، وهو ما يوضح أن الحكم بالإعدام وارد في آخر الأمر، لاسيما أن المجاهدة قد اعترفت

بإيواء المجاهدين، ووضع القنبلة وسرقة الأدوية لصالح المجاهدين، كونها تعمل عون اتصال لصالح الجبهة الوطنية (خالفة، 2014، ص 43-44).

إن السرعة التي أُعدّ بها الملف القضائي، قد فضح نية السلطات الاستعمارية في الإسراع بعملية القصاص بالإعدام، لكن يد العون تطالها مرة أخرى، فور وصول طلب الدفاع الذي تلقته المحامية جيزيل حليمي[5] من جمال بوباشا شقيق جميلة.

تأسست المحامية جزيل حليمي للدفاع عنها بتاريخ: 29 مارس 1960م (خالفة، 2014، ص 44)، أين راسلت المحكمة الدائمة للقوات الفرنسية المسلحة بالجزائر يوم 14 أفريل 1960م تطلعهم بالدفاع عنها، وفي 09 ماي وصلها إشعار رسمي من هذه المحكمة، بأن المدعوة جميلة بوباشا قد اختارتها للدفاع عنها، وأن أولى جلسات المحاكمة ستعقد في 18 ماي بالمحكمة العسكرية، 5 شارع كافنياك (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص10).

لكن عراقيل عديدة قد وضعت في سبيل عدم تمكن المحامية من دراسة الملف ومناقشة موكلتها، منها؛ ما تعلق بالقوانين الغريبة التي يخضع لها ملف المتهم[6]، ومنها ما تعلق بفترة المكوث في الجزائر وهي فترة لا تتعدي 48 ساعة فقط، لاسيما أن إجراءات المطار والتنقل من سجن إلى سجن، وأمر التسريح برؤية موكلتها يستهلك الوقت كله (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 11)، فلم يبق أمام المحامية ثلاث ساعات فقط، **فما العمل؟**

رغم ذلك؛ أصرت المحامية على السفر إلى الجزائر، وهناك قد تتمكن من تأجيل القضية حتى تستفيد من الوقت لدراسة وإعداد ملف الدفاع عن موكلتها جميلة، حتى تجنب موكلتها من عقوبة الإعدام (Codaccioni, 2010, pp. 37-38)، لكن موضوع تأجيل القضية يبدو في غاية الصعوبة، إلا أن جرأة المحامية واصرارها المستميت دفعها للمغامرة، فسافرت إلى الجزائر، وفور وصولها إلى الفندق وضعت حقائبها على جنب وهرولت مسرعة نحو المحكمة لتقلب في ملف موكلتها، فوجدت بأن جميلة قد اعترفت بوضع قنبلة في حانة الكليات ولم تنفجر القنبلة، وذلك بقسم البوليس يوم 11 مارس وأمام قاضي المحكمة يوم 15 مارس 1960م (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 12-13)، هذا اليوم الذي تم فيه وضع تقرير التهمة الموجهة لجميلة من طرف قاضي التحقيق، وتم الكشف عنها طبيا، وأصدر الطبيب ليفي لروى قراره الكاذب حول ما لاقته جميلة من التعذيب والتنكيل.

وهنا اتجهت المحامية نحو الزنانة لمقابلة موكلتها، وهي تحدثها لاحظت المحامية كدمات سوداء تملأ ساقها فاستفسرت عن السبب وأجابت جميلة: "**هل تعرفين... أنني عضو في جبهة التحرير الوطني وأعتبر روحي وحياتي فداء لتحرير وطني... إنني أقدم كل قطرة من دمائي وكل دقة من قلبي تضحية وقربانا من أجل قضية بلادي**" (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 13)، ولما كانت جميلة في حالة ثورة نفسية، تحينت المحامية فرصة السؤال عن الإعتراف بوضع القنبلة، فأجابت جميلة؛ نعم! نعم اعترفت بكل شيء، ثم أضافت ونبرة الحزن تخنقها؛ وتعذبت كثيرا بأفضع ما تتصورين.

وهنا أخذت المجاهدة تصف لها مشاهد الرعب والتعذيب الذي لاقته هي ووالدها وزوج أختها بالسجن (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 14-15)، فما كان للمحامية أن تخفي مشاعرها فمالت نحوها وقبلتها على أحدى وجنتيها، وهنا حملت القلم وطلبت من جميلة أن تخبرها بكل شيء وقالت لها: أنا أتيت من أجل أن تدافع عنك، وبعد أن تمالكت نفسها قالت لها جميلة؛ لقد قدمت طلبا للحكومة ليتم فحصي طبيا، كما طلبت أن تكون لي محامية، لأستطيع سرد لها ما حدث لي، وهنا تمكنت جميلة من التصريح بكل ما لاقته من الجلادين (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 16).

كما تمكنت المحامية من رؤية الجروح التي تغطي جسمها وكدمات السجائر المشتعلة تملأ صدرها، هذا وتحسست بأصابعها كتلة من اللحم المتضخم على جانبها الأيسر من صدرها من أثر ركلات قواد فرنسا...الخ، وهنا ظلت المحامية تدون لمدة ساعتين بدقة متناهية كل شيء تسمعه وتراه بعينها، كما كانت تدقق في كتابة اسم السجن الذي لاقت فيه التعذيب الوبيل واسم المشرف عليه، وفترة الإعتقال، لأن الوقائع هي فرصتهم الوحيدة في هذه القضية.

إن التعذيب الذي تلقته جميلة بفترة طويلة قبل مثولها أمام القاضي، قد بدى يكشف حقيقة الأمر شيئا فشيئا للمحامية، حول قضية ليست بالعادية ولا بالسهلة، كما جاء على مسامع المحامية من قبل زميل لها، فهي قضية تتطلب وقتا للتحقيق في هذه الجريمة البشعة والمروعة لتحقيق العدالة الإنسانية. وهنا صممت المحامية أن تُسمع قضاة فرنسا بهذه الجريمة النكراء، كما تسمع كل الفرنسيين والعالم أجمع بقضية جميلة البريئة، وما ستحمله هذه الأخبار لنصرة موكلتها وبقية الجزائريين من بطش جلادي هذه السجون بالجزائر (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 16-17).

5.جهود جيزيل حليمي وسيمون دي بوفوار لنصرة قضية بوباشا

إن سعي حليمي إلى كسر الحلقة المعتادة للمحاكمة والإعدام، من خلال عرض قضية بوباشا على الرأي العام وإدانة استخدام التعذيب الفرنسي في الجزائر، كان أداة فعالة لنصرة قضية جميلة وكافة الجزائريين الذين تعرضوا للتعذيب في الجزائر (Kunkle, 2013, p. 10)، حيث أدت هذه الشكوى إلى نشر العديد من المقالات في الصحافة، فكانت هذه التغطية الإعلامية في الصحف الفرنسية، الهدف الذي تبحث عنه جيزيل لنصرة قضية جميلة، الأمر الذي أوقع صراعا شديدا في قاعة المحكمة بالتوازي مع هذه الإستراتيجية القانونية، ومن ثم فهي تتواصل مع ما يسمى بالدفاع السياسي الكلاسيكي الذي يجعل القانون سلاحًا سياسيًا في خدمة القضية، والذي يتميز بتراكيب الدفاع القانوني والالتزام بمناهضة الاستعمار، من خلال التنديد بالتعذيب ونشر المعلومات القضائية والإعلان عن مصير المتهمين (Codaccioni, 2010, pp. 37-38).

لقد كثفت المحامية جهودها في سبيل توصيل الرسالة إلى القيادة العليا في فرنسا، أين كانت لها رسائل متبادلة مع الرئيس ديغول، كما التقت بالعديد من الشخصيات مثل دانيال ماير – رئيس رابطة حقوق الإنسان– ، وبيير فيدال ناكيه من لجنة موريس أودين، كما أثّرت في لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية التي طلبت من

أجلها فتح تحقيق في ملابسات اعتقال وتعذيب موكلتها ووالدها وشقيقها، هذا والتقت بفرنسوا مورياك، وهو كاثوليكي منخرط في القضية المغاربية المناهضة للاستعمار.

إلا أن العمل الفريد من نوعه؛ هو ذلك التلاحم الشديد الذي كان بين جيزيل حليمي والكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفوار في سبيل نصرة القضية، ويعتبر المقال الذي نشرته دي بوفوار في صحيفة لوموند يوم 2 يونيو 1960م تحت عنوان "**من أجل جميلة بوباشا**"، كان البذرة التي أثمرت بقوة، حيث اجتذبت روايتها الصادمة ردود فعل قوية من داخل وخارج فرنسا (Kunkle, 2013, pp. 11-12).

هذا المقال الذي أظهر مأساة السجين وقارن بين اغتصاب الفتاة وانتهاك حقوق الدفاع وقوانين فرنسا (Codaccioni, 2010, pp. 37-38)، أين بينت بوفوار بأن الصمت على فضيحة بوباشا دليل عدم اكتراث الجمهور الفرنسي بالفظائع التي تُرتكب باسمهم في الجزائر، وأعربت عن أسفها لانعدام المساءلة التي تؤثر على السلطات نتيجة لامبالاة الجمهور، كما فعلت إميل زولا من قبلها، صوّرت دي بوفوار ديناميكيات الفساد العسكري وسوء إدارة العدالة، على أنها خيانة ليس لسجينة واحدة فحسب، بل لخيانة فرنسا بأكملها.

ومن أجل توريط السلطات الفرنسية في الجزائر، جادلت بوفوار بأن الشعب الفرنسي متواطئ لا مبالي بجرائم هذه السلطات، فدعت إلى إجراء تحقيق في الظروف التي أدلت فيها جميلة باعترافها، قائلة إنه إذا قررت السلطات عدم إجراء مثل هذا التحقيق، فسيكون اعترافًا صريحًا بممارسة التعذيب العسكري وفساد القضاء العسكري الفرنسي.

كان الغرض من المقال هو تأخير الإجراءات الفورية لجلسة المحكمة العسكرية ضد بوباشا في الجزائر، وحماية عائلة بوباشا التي تعرضت للتهديد من قبل السلطات العسكرية، وتوضيح الانتهاكات الصارخة للعدالة في القضية، وحشد الدعم العام من أجل بدء تحقيق رسمي في تعذيب بوباشا، حيث عرضت بوفوار وقائع قضية بوباشا بطريقة صريحة، ونشرت جهود السلطات الجزائرية لعرقلة دفاع حليمي، باستخدام الاعتراف بالجريمة تحت طائلة التعذيب، وإكراه الشهود لإثبات جريمة جميلة(Kleinman, 2012, pp. 30-31) .

بالرغم من أن السلطات الفرنسية قامت بمصادرة جريدة لوموند التي صدر فيها مقال بوباشا، واذاعة بلاغ رسمي حول مقال تعذيب الفتاة الجزائرية، إلا أن هذا الفعل يعتبر تصرفا غبيا وخطأ فادحا بمواجهتهم لمقال سيمون دي بوفوار، لأنها بذلك أحدثت ضجة في أوساط الرأي العام، مما سلط العالم الضوء حول قضية بوباشا، فانهالت الرسائل على جريدة لوموند من كل حدب وصوب، وكلها تنتفض للقضية التي تملأها الوحشية المنكرة في حق الأبرياء مثل جميلة (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 51-52). لكون هذه المقالة قد حضت باهتمام عالمي؛ قررت حليمي وبوفوار تشكيل لجنة من أجل إبقاء القضية في أعين الجمهور، لتعلن عن طريقها كل التطورات الحاصلة في القضية، حيث انضم العديد من الأعيان إلى القضية: رينيه جوليارد، وأندريه فيليب، وفرانسواز ساجان، وجان بول سارتر، وجيرمين تيلون وآخرون، فكانت خطة العمل هي الدفاع عن الحريات الفردية لجميلة، مع التنديد والكشف عن العراقيل المتكررة للعدالة من قبل السلطات الفرنسية.

هذه اللجنة عقدت عدة مؤتمرات صحفية للصحفيين الفرنسيين والأجانب، وأرسلت وفودًا للقاء المسئولين الحكوميين، وأصدرت بلاغات للصحافة، وهذا كله حفاظا على وضوح الرؤية العامة لإجراءات القضية، وتعزيز مكانة جميلة كرمز للمقاومة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، حيث نشرت اللجنة سلسلة من اثني عشر بيانًا موجزًا (شهادات) كمقالات في مختلف الصحف الباريسية، كان الغرض منها إثارة الرأي العام بما يكفي لإنقاذها من تنفيذ حكم الإعدام المحتمل في الجلسة الثانية للقضية (Kleinman, 2012, pp. 31-34) .

وسط هذه الهالة من التنديدات؛ كانت السلطات الفرنسية في الجزائري تعمل عكس التيار لإجهاد كل محاولات هذه اللجنة، ففي اليوم الذي حوكمت فيه جميلة 17 جوان، أطلقت فيه الصحافة الفرنسية المأجورة بالجزائر حربا عشواء على جميلة اسم "**الإرهابية رقم 1**"، كما تم الإعلان فيها عن مستندات جديدة حول جريدة لوموند الصادرة بتاريخ 2 جوان، والكاتبة سيمون دي بوفوار ومعها ممثلة الدفاع عن القضية، مقابل التقرير الذي كتبه الكولونيل موليه يوضح فيه أن جميلة لم تتعرض لأي تعذيب بل عوملت معاملة حسنة، وأن السلطات الفرنسية أمرت أحد الأطباء بالكشف عنها، ولم يجد هذا الطبيب أي آثار التعذيب والحرق والضرب مثلما ذكرت جميلة في مذكرة شكواها. هذا ويذكر التقرير أن جميلة كانت تجاهر وتتحدى قائلة بأنها من وضع القنبلة في حانة الكليات، كما وضعت قنلبة أخرى بجوار المقعد الذي يجلس فيه رئيس لجنة التعاون (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 60-61).

على الرغم من هذه الهبّات في الصحافة اليمينية والمقاومة من قبل سلطات الجيش الفرنسي بالجزائر، نجحت اللجنة في جلب الرأي العام إلى الحد الذي أدى إلى إحالة القضية من محاكم الجزائر العاصمة إلى قسم كاين في فرنسا وكان ذلك في ديسمبر 1960م (Kleinman, 2012, p. 35)، أين تمكنت اللجنة من تسديد المبلغ المالي الذي فرضته هيئة القضاء الفرنسي في الجزائر على جميلة، حتى تتمكن من السفر إلى فرنسا، وهنا اسطاعت جميلة السفر إلى باريس لتبدأ مرحلة جديدة من المحاكمة النزيهة لنيل براءتها (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 74).

6.المحاكمة في فرنسا ونيل البراءة

بعد وصول جميلة إلى فرنسا تم وضعها في سجن فران، وهنا تقرر تعيين خمسة أطباء اخصائيين في الأمراض الجلدية، النسائية، النفسية لفحص المجاهدة، لكن عملية الكشف قد أبطأت بسبب العراقيل التي تُحدثها محكمة الجزائر، وبعد جهود حثيثة قرّر السيد بروسيت قاضي محكمة السين، أن يقوم الأطباء الخمسة إجراء فحوصات تشخيصية للمجاهدة.

لكن الإشكال الذي وقع فيه كل الأطباء، هو صعوبة الإتفاق فيما بينهم لابراز الحقيقة الكاملة، وهذا كله خوفا من تلقي تهديدات مقابل قول الحقيقة، فكانت نتائج التقارير الطبية غير متطابقة بعضها بعض، الأمر الذي دفع بالمحامية التوجه إلى قاضي التحقيق شوسيري لابريه لطلب التكفل بقضية بوباشا، هذا الأخير الذي قبل

بالقضية دون أن يولي أي اهتمام بالسلطات العسكرية بالجزائر، وكان همه تحقيق القضية تحقيقا نظيفا نزيها يكشف الستر عن الجناة وتحقيق العدالة القضائية (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 77، 82).

بعد أن أتَمَّ القاضي دراسة ملف جميلة بدقة متناهية، زاوج هذا القاضي النبيل بين الشهادة والمشاهد التمثيلية في سبيل الوصول إلى الحقيقة الدامغة، فعلى إثر الإستجوابات المتهاطلة على جميلة، أحضر القاضي آلة الكهربائية، فكانت جميلة تنظر إلى الآلة نظرات حادة، تزداد شحوبا شيئا فشيئا، والقاضي يرشق جميلة بنظرات ثابتة، فوجه لها سؤالا: وهذا ؟... هل تعرفين ما هو؟.

لكن جميلة لم ترد، فبدت وكأنها عاجزة عن النطق، أما القاضي فكان يردد عليها السؤال وفجأة اندفعت جميلة واقفة وصاحت بصوت مرتفع: " **إنها هي .. هي الآلة التي عذبوني بها ... إنها هي بأسلاكها المكهربة**" (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 84). فأخذ القاضي يدير الآلة فأوصلها بالتيار الكهربائي وطلب من المحامية وضع طرفي الأسلاك على يديها فرفضت، وتطوع كاتب الجلسة، وهنا أخذ القاضي يدير العجلة ببطء تارة وتارة أخرى بسرعة كبيرة، فكان رد جميلة وهي تنظر للآلة وتردد بطريقة آلية نعم ... نعم هكذا ... (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 82-84).

حينما أنهى القاضي تجربته، بدت عليه علامات الرضا والإرتياح، فكان يريد من وراء هذه العملية الوصول إلى صدقية الوقائع من خلال هذا المشهد التمثيلي، فوجد أن طريقته هذه هي التي مكنته من توضيح الحقيقة كاملة. عندها توجه بسؤاله لجميلة: **هل هدئت من روعك؟** فأجابت في حسين داي ومضت تكمل حديثها عن وقائع التعذيب بالكهرباء ثم عملية الإغراق في مياه البانيو (Brown, 2014, pp. 101, 105)، وهنا قاطعها بسؤاله: **كيف تتم هذه العملية؟** وهنا بدأت جميلة تصف المشهد، فطلب منها رسم الوضعية التي كانت عليها، لكنها لم تكن تجيد الرسم.

وهنا اتصل القاضي ببعض مصوري التحقيق القضائي، حاملين معهم آلاتهم الفوتوغرافية، فتم ربط أحد المصورين وتعليقه بنفس الطريقة التي ذكرتها جميلة، مع استبدال البانيو بمقعدين متباعدين وأخذ المصور يلتقط عدة صور لزميله من عدة زوايا، كما واصلت جميلة تقص تفاصيل الإيهام بالغرق، والقاضي يرشق جميلة بنظرات ثابتة ثبات القضية العادلة التي يريد الوصول إليها، وهنا رفعت الجلسة إلى الغد لسماع الشهود.

خلال جلسة الإستجواب لوحظ أن كل الإستجوابات التي تعرض لها أفراد عائلة جميلة كانت واحدة، ولم يكن هناك أي تناقض بين قول وقول، وفي 29 جويلية قام القاضي شوسيري لابريه قاض قضاة محكمة بكاين توجيه مذكرة للسلطات القضائية بالجزائر تحتوي على مجموعة من الأسئلة الاستفسارية، حول أسماء الضباط ورتبهم وصورهم وبعض التواريخ والأحداث، وقد تمكن في براعة تحديد اسمائهم ومدى مساهماتهم في أعمال التعذيب (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 86).

لكن السلطات العسكرية في الجزائر رفضت تزويد محكمة كاين بصور الضباط العسكريين المتهمين في قضية بوباشا، وفي فيفري 1961م، قدم قاضي التحقيق فيليب تشوسيري-لابري، تقريراً شاملاً إلى النائب العام

يدعو الشهود الذين استدعوا من قبل الدفاع للمثول أمام المحكمة، إلى جانب صور الضباط المتهمين، لكن بعد مزيد من التأخير والرفض من قبل السلطات العسكرية في الجزائر، أعلنت لجنة جميلة بوباشا في نوفمبر 1961 أن بوباشا تعتزم رفع دعوى مدنية ضد كل من الجنرال إيليريه ووزير الحرب، كانت حجة الجيش بعدم تقديم المطلوب، هو أن هذه الأمور من شأنها تُضر بـ الروح المعنوية لهؤلاء الضباط في الحرب الفرنسية الجزائرية.

بمناسبة وقف إطلاق النار منحت اتفاقيات إيفيان عفواً سياسياً وقانونياً لكل من القوميين الجزائريين والجيش الفرنسي، كما ألغت الاتفاقات جميع جرائم الحرب، وألغت في جوهرها أي نوع من اللجوء إلى العدالة بالنسبة لقضية جميلة بوباشا (Kleinman, 2012, p. 39).

بهذا تنتهي قضية بوباشا بالبراءة وانفلاتها من عقوبة الإعدام، كما انفلت الجلادون من عقوبة التعذيب، وبهذا تم الإفراج عن جميلة بوباشا في السجن رين بفرنسا يوم 23 أفريل 1962م، وبقيت تعيش في منزل جيزيل حليمي لفترة قصيرة إلى أن تم إعادتها إلى الجزائر من قبل جبهة التحرير الوطني (دي بوفوار وحليمي، د.ت، ص 86).

خاتمة

تكشف هذه الورقة البحثية عن مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

إن ممارسات التعذيب وأحكام الإعدام التي نفذتها فرنسا على الجزائريين خلال الثورة التحريرية خاصة، تعتبر خرقا لاتفاقية المجتمع الدولي الإنساني، فكانت تصرفات فرنسا حيال هذا القانون الدولي الإنساني هي التنصل والإنكار، أين فصلت نفسها قدر الإمكان عن تصرفات جيشها، مما جعل القانون الدولي الإنساني يفشل في تقييد الجهات الحكومية والامتثال لقوانينه.

إن ما قدمته المجاهدة للثورة الجزائرية يجسد لنا صورة المرأة الجزائرية ونظالها المرير إلى جانب أخيها الرجل من أجل نيل الحرية، كما أن قضية الإغتصاب وأشكال التعذيب الذي تعرضت له، يكشف لنا عن نازية فرنسا الغاصبة للأرض والشعب.

يكشف هذا البحث عن الصورة العكسية لطبيعة للقوانين الفرنسية التي تحكم الوطن الأم ومستعمراتها، أين أوضحت قضية جميلة بوباشا عن فداحة قانون المستعمرات الذي يعكس لنا صورة الإستبداد والإستعباد، لتحطيم إرادة الشعوب المستضعفة وفرض الهيمنة الإستعمارية. مقابل القانون الفرنسي وما يكفله لمواطنيه من عدالة، حرية، وحفظ الكرامة وفقا لما تنادي به الديموقراطية فرنسا.

إن قضية بوباشا تمثل رمز المقاومة الوطنية الجزائرية، فكان لعدالة القوانين الفرنسية بالوطن الأم، أن كفلت لمواطنيها المساهمة في تنوير الرأي العام العالمي حول قضية جميلة وما يجري في الجزائر، فكانت هذه القوانين سببا في نيل البراءة لجميلة بمحاكم فرنسا والتفاف العالم حول القضية الجزائرية. لكن حقوق الجزائريين الذي عُذبوا خلال الفترة الإستعمارية، قد وئدت في إتفاقيات إيفيان، عندما ألغت الاتفاقات جميع جرائم الحرب.

التعليقات والشروحات

1 . **عبد العزيز بوباشا:** هو والد جميلة من مواليد 15 ديسمبر 1890 بالقصبة، تزوج زبيدة عماروش التي ولدت بتاريخ 11 فيفري 1904م بعاصمة الحماديين، بالرغم من المستوى التعليمي البسيط الذي تلقاه والد جميلة، إلا انه شغل عدة وظائف منها سائق حافلة، مارس أعمال البستنة والتجارة وحتى النشاطات العقارية، وهذا لتحسين دخله الشهري. تعرض للتعذيب من قبل الجنود الفرنسيين في شهر فيفري 1960، توفي بتاريخ 16 فيفري 1978م (خالفة، 2014، ص 10-11).

2 . **شلحة مصطفى:** اسمه الحقيقي بوعمامة وتم التكفل به من قبل عائلة شلحة، كان مسؤولا لجبهة التحرير الوطني، حيث التحق بالتنظيم عام 1955م، لكونه يتمتع بمستوى يسمح له التكفل بهذه المهام. التحق بالعمل المسلح في ناحية البليدة (الولاية الرابعة) بتاريخ 28 فيفري 1957م، مباشرة بعد إضراب الثمانية أيام. توفي في جبال البليدة نهاية سنة 1958م. (خالفة، 2014، ص 19).

3 . لقد تمكنت المجاهدة من العمل بمستشفى بني مسوس، بعد طلبها مساعدة من قبل الجنود الفرنسيين للحصول على عمل بحجة إعانة والديها المسنين، وبالفعل التحقت جميلة عن طريق التوصية بمستشفى بني مسوس، لتشتغل مساعدة ممرضة، وبهذا تمكنت من توفير الأدوية للمجاهدين الذين كانت على اتصال بهم. (خالفة، 2014، ص 24-25).

4. في حي البريد المركزي الذي يشتمل على كل رموز النظام الاستعماري الفرنسي، قمن فتيات لم يبلغن سن الرشد بوضع قنابل في الأماكن الشهيرة كالملك البار، الاتوماتيك، كوك هاردي، حانة الكليات، مبنى ساحة موريتانيا، والهدف منه ضرب رموز الاستعمار (خالفة، 2014، ص 28).

5. **جيزيل حليمي:** وُلدت جيزيل حليمي في 27 يوليو 1927م في تونس، وهي معروفة كمحامية وسياسية نسوية بارزة، درست القانون في باريس وبدأت ممارسته في عام 1949م، خلال طفولتها وبداية حياتها المهنية، تعرضت للتمييز العنصري بسبب خلفيتها التونسية. آثرت تجارب التحيز الاستعماري هذه، على متابعة القانون بهدف مكافحة الظلم وعدم المساواة داخل المؤسسات القانونية والسياسية الفرنسية. اكتسبت شهرة في فرنسا لتوليها قضايا بارزة، ودفاعها عن العديد من مقاتلي جبهة التحرير الوطني والقوميين الجزائريين من 1954 إلى 1962م، مع تركيز الكشف عن استخدام الجيش الفرنسي للتعذيب في الاستجواب، وقد كانت قضيتها الأكثر إثارة هي الدفاع عن جميلة بوباشا في عام 1960م (Kunkle, 2013, p. 10).

6. العجيب في قوانين المحاكم العسكرية بالجزائر، أن الملف الذي يحتوي على قضية المتهم، يظل تحت تصرف المحامين طوال ساعات النهار، باستثناء اليوم السابق لانعقاد الجلسة (دي بوفوار و حليمي، د.ت، ص 11).

قائمة المصادر والمراجع:

- **باللغة العربية:**

- سيمون دي بوفوار، جيزيل حليمي، (د.ت)، **مأساة تعذيب جميلة بوباشا**، تر: ف عبد الله محمود، المترجمون)، مصر، الدار القومية للطباعة والنشر.

- معمري خالفة، (2014)، **جميلة بوباشا بطلة حرب التحرير التي لن ننساها**، تر:عز الدين بوكحيل، الجزائر، منشورات ثالة الأبيار.

- **باللغة الأجنبية:**

- Brown, H. (2014). **What I Cannot Say: Testifying of Trauma through Translation**, (T. S. University).

- Codaccioni, V, (2010). **(dé)politisation du genre et des questions sexuelles dans un procès politique en contexte colonial : le viol, le procès et l'affaire Djamila Boupacha (1960-1962),** (Vol. 29), éditions antipodes.

- Houdeville, l, (1960, juin 11), **Djamila Boupacha , vingt ans**, Tribune Socialiste , (N° 10).

- Kanstroom, E, (n.d), **Justifying Torture: Explaining Democratic States' Noncompliance with International Humanitarian Law,** Paris, Brown University.

- Kleinman, S, (2012), **Resistance, Representation, and War: Algerian Women, the French Army, and the Djamila Boupacha Case**, n.e.

- Kunkle, R, (2013), **We Must Shout the Truth to the Rooftops: Gisèle Halimi, Djamila Boupacha, and Sexual Politics in the Algerian War of Independence**, The University of Iowa Undergraduate History Journal , Vol 4.

- Remembering, B, (2010), **Gender, Race, and Nationality in the French-Algerian War; Christine Lisa Quinan**, deprtement Philosophy, U. California, Berkeley.